

الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

ممن : الثلاثاء ١٣ رجب سنة ١٤٠٨ هـ الموافق ١ آذار سنة ١٩٨٨ م العدد ٣٥٣٥

الفهرس

صفحة

٤٥٨	نظام رقم ١٣ لسنة ١٩٨٨ نظام معدل لنظام صندوق الادخار لموظفي الحكومة غير المصنفين
٤٦٠	اعلان بطلان قانون مؤقت صادر من رئيس الوزراء
٤٦٠	امر دفاع صادر من رئيس الوزراء
٤٦١	تعليمات الانتفاع من مشاريع دائرة التطوير الحضري
٤٦٣	تعليمات الادخار في صندوق اسكان المتقاعين من مشاريع التطوير الحضري



## عن الحسن بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٨

تأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم ١٣ لسنة ١٩٨٨

نظام معدل لنظام صندوق الادخار لموظفي

الحكومة غير المصنفين

المادة ١ - يسمى هذا النظام « نظام معدل لنظام صندوق الادخار لموظفي الحكومة غير المصنفين لسنة ١٩٨٨ » ،  
ويقرا مع النظام رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل  
كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٣ من النظام الاصلي بالغاء ما ورد فيها والاستعاضة عنه بالنص التالي : -

١ - مع مراعاة احكام الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة تسري احكام هذا النظام على الموظفين القائمين  
على راس عملهم عند العمل باحكام هذا النظام والمذكورين تاليا : -

١ - الموظفين غير الخاضعين للتقاعد من غير الموظفين غير المصنفين والموظفين بعتود غير  
الخاضعين للتقاعد بموجب عقود استخدامهم .

٢ - الموظفين برواتب مقطوعة المدرجة وظائفهم في الجدول الملحق بنظام تشكيلات الوظائف في  
الوزارات والدوائر الحكومية .

٣ - الموظفين في المؤسسات الرسمية العامة غير الخاضعين لانتظمة ادخار خاصة بمؤسساتهم .

ب - لا تسري احكام هذا النظام على اي شخص من الاشخاص المنصوص عليهم في الفقرة (أ) من  
هذه المادة اذا تم تعيينه في اي وزارة او دائرة حكومية او مؤسسة رسمية عامة بعد العمل باحكام  
هذا النظام .

ج - لا تسري على موظفي المؤسسات الرسمية التي تطبق أنظمة او احكام او تعليمات خاصة  
بالادخار احكام تلك الأنظمة او التعليمات على من يعين فيها بعد نفاذ احكام هذا النظام

المادة ٣ - تعدل الفقرة (أ) من المادة ٤ من النظام الاصلي بأضافة العبارة التالية الى آخرها : -  
( على ان يتحمل الصندوق نفقات جهات ادارته ) .

## الحسن بن طلال

١٩٨٨/٢/١٣

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون الزراعية	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم نوقان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرقاصي
المهندس خالد الحاج حسن	د. سامي جوده	وزير العمل والتنمية الاجتماعية	وزير الزراعة
وزير شؤون الارض المحتلة وزير الخارجية بالوكالة مروان دودين	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير العمل والتنمية الاجتماعية رشيد عريقات	
وزير الاعلام	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير المالية د. حنا عوده	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط
د. هاني الخصاونه	وزير الصحة وزير العدل د. زيد حمزه	وزير المياه والري المهندس احمد بخقان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد
د. طاهر كنعان	وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان	وزير الداخلية
د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايده	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	رجالي الدجاني
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. فايز الطراونه	وزير الصناعة والتجارة والتبوين حدي الطباع	وزير السياحة زهر المجاوي	وزير الثقافة والاثاث القومي د. محمد الحوري

كل من أشعل



## اعلان

بطلان قانون مؤقت

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

بناء على رفض مجلس الامة القانون المؤقت رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ المعدل لقانون صندوق الزكاة المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٠٤٣ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/١/٢ بسبب ان ما ورد فيه قد ادخل في صلب القانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٨ قانون صندوق الزكاة ، فقد صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٧١١٩ تاريخ ١٩٨٨/١/٣٠ التضمن اعلان بطلان القانون المذكور اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

١٩٨٨/٢/١٦

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي

## امر دافع

رقم ١ لسنة ١٩٨٨

استنادا لاحكام المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ ، أمر بتعديل الاعباء التي تتقاضاها شركة مصفاة البترول الاردنية لقاء الفحص والاستبدال من ٥ فلسا للأسطوانة الواحدة لتصبح ٢٠ فلسا للأسطوانة الواحدة ، على ان تشمل عملية الاستبدال هذه جميع الاسطوانات غير الصالحة التي لا تجتاز الفحص الفني او الاسطوانات ذات الانبعاج او الاعوجاج غير الطبيعي ، ولا يشمل ذلك الاسطوانات المخالفة لل مواصفات الاردنية او الملحومة خارج المصفاة او الداخلة الى البلاد على مسؤولية مستورديها ، وعلى ان لا يترتب على هذا التعديل اي تكاليف اضافية على المستهلك او حقوق او تمويضات لاي من الطرفين المصفاة او الموزعين .

١٩٨٨/٢/٢١

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي

تعليمات الانتفاع من مشاريع دائرة التطوير الحضري صادرة استنادا للمفكرة (و) من المادة ٦ من

نظام تنظيم وإدارة دائرة التطوير الحضري رقم ٤ لسنة ١٩٨٦

## مادة ١ :

تسمى هذه التعليمات ( تعليمات الانتفاع من مشاريع دائرة التطوير الحضري ويعمل بها اعتبارا من تاريخ ١٩٨٨/٢/١٠ ) .

## مادة ٢ :

يكون للكلمات والمعارف التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

الدائرة	:	دائرة التطوير الحضري
المجلس	:	مجلس ادارة الدائرة
المدير العام	:	مدير عام الدائرة
المشروع	:	اي مشروع من مشاريع الدائرة
المنتفع	:	كل شخص طبيعي او معنوي ينتفع من اي مشروع من مشاريع الدائرة .

## مادة ٣ :

تشكل في الدائرة لجنة من ثلاثة من كبار موظفيها تسمى لجنة اختيار المنتفعين ولجنة الاستعانة بممثلين من الهيئات المحلية حسبما تراه مناسبة .  
تتولى اللجنة دراسة طلبات الانتفاع واعداد جداول باسماء المؤهلين للانتفاع يشكها النهائي نهيدا لمرضاها على المدير العام للتصديق عليها .

## مادة ٥ :

شروط الانتفاع :

١ - يتم الانتفاع من القطع السكنية للمقيمين في مواقع التطوير وفقا للشروط التالية : -

١. ان يكون المنتفع اردني الجنسية او يوافق مجلس الوزراء على تملكه .
٢. ان يكون مقيما في منطقة المشروع
٣. ان يكون ربا لاسره او مميلا لها ، ويجوز للمجلس في حالات خاصة استثناء بعض المنتفعين لاسباب انسانية .

ب - يتم الانتفاع من الوحدات السكنية في مشاريع الاسكان الجديدة وفقا للشروط التالية :

١. ان يكون المنتفع اردني الجنسية او يوافق مجلس الوزراء على تملكه اذا كان مقيما في مواقع التطوير .
٢. ان لا يكون المنتفع او زوجه او اي فرع من فروعها المعالين شرعا بملك لارض صالحة للبناء او مسكن ملائم مشيد بمواد بناء دائمة في منطقة المشروع ويستثنى من ذلك المالكون لحصص مشاعية في اراضي زراعية او المالكون لحصص مشاعية في مسكن يتخذ افرادهم .
٣. ان يكون المنتفع مقيما في منطقة المشروع لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .
٤. ان لا يكون المنتفع او زوجه قد انتفع من طريق التملك بشروع عام للاسكان من اية جهة كانت .
٥. ان يكون دخل الاسرة الشهري الكاف لا يزيد عن ٢٢٠ دينار كحد اعلى ولا يقل عن ٨٠ دينار كحد ادنى .

كل من اطلع



٦. يمكن قبول حد أدنى أقل من ٨٠ دينار شهريا إذا اثبت طالب الانتفاع توفر مخزرات مالية تمكنه من رفع قيمة الدفعة الاولى .
٧. يعاد النظر في الحدين الأدنى والأعلى سنويا .

## مادة ٦ :

الحالات التي لها الأولوية في الانتفاع .

- الذين هدمت مساكنهم في مناطق التطوير الحضري أو التي اقتضت أعمال التنظيم هدمها نتيجة لتبديد الخدمات العامة أو إعادة توحيد القطع أو لتنظيم ممرات وشوارع .
- الذين يقيمون على قطع صغيرة في مناطق التطوير ولا يسمح التنظيم بإفرازها لصغر مساحتها أو قطع غير منتظمة الشكل ويصعب استغلالها بشكل معقول .
- الذين يقيمون على قطعة يعيش عليها أكثر من أسرة في مناطق التطوير ويصعب إفرازها لتداخل المباني المقامة عليها من قبلهم .
- الأسرة المركبة التي يرغب أبناؤها مع أسرهم بالانفصال عن مسكن الوالدين لمسكن منفصل لتخفيف الكثافة السكانية في مناطق التطوير .
- المستاجر الذي يقيم على نفس القطعة مع مالك البناء في مواقع التطوير ويرغب في الانتفاع بمشروع الإسكان الجديدة ولا يملك منزلا أو أرضا في موقع التطوير .
- والقبيون خارج مواقع التطوير وضمن حدود المجالس المحلية .
- الذين تقرر المجالس المحلية هدم مساكنهم المقامة على أراض معتدى عليها أو لغايات التنظيم .
- الأسر التي تقطن في سعة تجاري الأودية وتدابيرها السيول .
- الأسر التي تتعرض للكوارث الطبيعية الأخرى والتي يتعذر عليها تأمين مسكن بديلة .
- المخرون في صندوق ادخار اسكان المتقاعين من مشاريع الدائرة .

## مادة ٧ :

للمجلس في الحالات الاستثنائية التي يقتنع بها أن يسمح لأي منافع في مواقع التطوير لمقطب بملك أكثر من قطعة بناء على تنسيب من المدير العام .

يوسف حمدان الجبر

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

رئيس مجلس إدارة دائرة التطوير الحضري

### تعليمات الادخار في صندوق اسكان المتقاعين من مشاريع التطوير الحضري

صادرة بمقتضى المادة ٨/هـ من نظام تنظيم وإدارة دائرة التطوير الحضري رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٦ .

## مادة ١ -

تسمى هذه التعليمات ( تعليمات الادخار في صندوق اسكان المتقاعين من مشاريع التطوير الحضري ) ويعمل بها اعتبارا من تاريخ ١٩٨٨/٢/١٠ .

## مادة ٢ -

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك .

الدائرة	دائرة التطوير الحضري
المجلس	مجلس إدارة الدائرة
المدير العام	مدير عام الدائرة
اللجنة	لجنة إدارة الصندوق المشكلة وفقا لهذه التعليمات
المنتفع	كل شخص طبيعي ينتفع من أي مشروع من مشاريع الدائرة
الوحدة السكنية أو العقار	أي قطعة أرض في أي مشروع من مشاريع الدائرة سواء كان مقاما عليها بناء أم لا أو شقة في بناء مكون من عدة شقق
كلفة الوحدة السكنية أو العقار	كلفة بناء الوحدة السكنية أو العقار والمرافق التابعة لها وما يصيب الوحدة السكنية من ثمن مساحة الأرض المقام عليها البناء .

## مادة ٣ -

يؤسس في الدائرة صندوق يسمى ( صندوق ادخار اسكان المتقاعين من مشاريع الدائرة ) ويهدف الى تشجيع الادخار للأغنيين في الانتفاع بمسكن المشاريع التي تبني الدائرة تنفيذها وذلك بهدف الحصول على وحدة سكنية أو عقار واستقبال المبالغ التي يرفقون بتوفيرها شهريا لحين تخصيص الوحدة السكنية أو العقار لهم وكذلك منح قروض للمدخرين في الصندوق وفقا لهذه التعليمات .

مادة ٤ : تتولى إدارة الصندوق لجنة تسمى ( لجنة إدارة صندوق ادخار اسكان متقاعين التطوير الحضري ) تشكل على النحو التالي :-

١. نائب المدير العام
٢. المدير المالي
٣. مدير الإهلاك والتسويق

## مادة ٥ -

تتولى اللجنة القيام بالمهام والصلاحيات التالية :-

أ - اقتراح السياسة العامة للصندوق .

ب - وضع مشروع الموازنة السنوية للصندوق .

ج - دراسة طلبات القروض ورفع التوصيات المناسبة بشأنها .



د - النظر في أي أمور أخرى تتعلق بطبيعة عمل الصندوق .

هـ - اقتراح أسعار الفوائد على المخدرات وأسعار الفوائد على القروض ومدها وشروطها الأخرى وعرضها على المجلس لاتخاذها كلما دعت الحاجة لذلك .

#### مادة ٦ : شروط الاشتراك في الصندوق .

أن تطبق على المخدر الذي يرغب في الاشتراك في الصندوق تعليمات الانتفاع المعمول بها في الدائرة باستثناء شرط الأقامة فتكون لغايات الإذخار لمدة عام واحدة .

#### مادة ٧ -

شروط الانتفاع للمدخرين في الصندوق : -

- ١ - يكون الاشتراك في الصندوق ضمانة للمدخّر لحصوله على وحدة سكنية شريطة انطباق شروط الانتفاع من الوحدات السكنية المعمول بها في الدائرة عليه .
- ب - يجب أن لا يقل حجم المخدرات لأي مدخّر عن ٣٣٪ من قيمة الوحدة السكنية أو العقار حتى يصبح مؤهلاً للحصول عليه .
- ج - في حالة تساوي شروط الانتفاع وحجم المخدرات فتجرى قرعة بين المتنافسين .
- د - لا يجوز أن تقل مدة حساب الإيداع في الصندوق عن ثلاث سنوات منذ بداية أول دفعه .
- هـ - ينسخ وجوب عقد الإذخار في الصندوق إذا قام المنتفع صاحب الحساب بسحب جزئي أو كلي خلال مدة الإذخار للمبالغ المالية المودعة من قبله لغايات الانتفاع من مشاريع الدائرة .
- و - لا يجوز لأي منتفع أن يفتح باسمه أكثر من حساب إذخار واحد .

#### مادة ٨ -

يلتزم راغب الإذخار بما يلي :

- ١ - فتح حساب إذخار سكني لدى الصندوق ينظم هذا الحساب على شكل عقد كتابي بين المدخّر والدائرة .
- ب - تحويل ما نسبته ٢٠٪ من دخله الشهري كحد أدنى إلى حسابه في الصندوق شريطة أن لا يقل مبلغ التحويل عن ٢٥ ديناراً شهرياً .

#### مادة ٩ -

في حالة عدم توفر وحدات سكنية أو عقار لتسليمها للمدخرين المؤهلين لذلك فيحق للمنتفع سحب مخدراته مع الفوائد المتحققة عليها إذا رغب في ذلك . أما إذا رغب في الانتفاع من المشروع فعليه الالتزام باستمرار الإذخار شهرياً وفق هذه التعليمات لضمان حقه في الحصول على وحدة سكنية أو عقار من مشاريع الدائرة مع إعطائه الأولوية في الانتفاع .

#### مادة ١٠ -

تمنح القروض للمدخرين بقصد استكمال دفع قيمة العقار أو الوحدة السكنية أو تحسينها بقرار من المدير العام بناء على توصية اللجنة على أن لا يتجاوز قيمة القرض لأي مدخّر عن ( تسعني المبالغ المخضرة ) .

#### مادة ١١ -

يجوز للدائرة توفير القروض وتحصيلها إما بواسطة أجهزتها الخاصة أو بالتعاون مع الجهات الممولة التي يحددها المجلس .

#### مادة ١٢ -

للجنة الحق في اتخاذ جميع الإجراءات القانونية بحق المخلفين عن تسديد القساط الشهرية المستحقة لأي سبب من الأسباب وذلك وفقاً لنصوص المرسوم المبرمة بين الصندوق والمخدر .

#### مادة ١٣ -

تنظم اللجنة الوثائق الخاصة بالانتفاع من الصندوق وشروطها وحقوق والتزامات كل من الصندوق والمخدر ويعمل بها بعد إقرارها من قبل المدير العام .

#### مادة ١٤ -

تعتبر أموال الصندوق من الأموال الأميرية وتسري عليها وعلى تحصيلها قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به .

#### مادة ١٥ -

يفقد المنتفع المخدر حقه في الانتفاع من مشاريع الدائرة إذا خالف أي بند من بنود هذه التعليمات و/أو أية تعليمات لاحقة لها و/أو أية تعليمات تحل محلها .

يوسف حمدان الجبر

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

رئيس مجلس إدارة دائرة التطوير الحضري

هذا من الأعمال